



تتكون المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٠ برئاسة القاضي السيد
مختار محمود وعضوية كل من السادة القضاة فزوق محمد السلي وجعفر ناصر حسين
والكرم طه محمد والكرم أحمد بيان ومحمد صائب التقيشيدني وحيدود مساجح التميمي
ومختار شمشون فاضل كوركيس وحسين أبو أسنن التساوتين بالقضاء بأسم الشعب
وأصدرت قرارها الآتي :

التميز - المدعي عليه - / وزير الداخلية / إضافة لوظيفته ومكثه لرائد الحنوقي زيد هادي.
التميز عليه - المدعي - / رائد مطهر زيدان .

الأحكام

دعى المدعي (التميز عليه) أمام محكمة القضاء الإداري بأنه منتسب في قاطع نوبة بغداد
الجديدة التابعة إلى المدعي عليه/إضافة لوظيفته وإن لديه خدمة أكثر من (١٦) سنة وأنه
بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٢٩ تعرض إلى حادث إرهابي في منطقة شراخ القصور ونجم نقله
للمستشفى ونما إلى الشفاء وبعد فترة وفي بداية شهر (١١) من عام ٢٠٠٦ تعرض إلى
تهديد إرهابي من الإرهابيين في منطقة السدرة /حور رجب وأنهم قتلوا بتهجيرهم
وخرق داره مع سيارته وقد اعتبر مستقبلاً من الوظيفة كونه لم يستطع مراجعة
دائرتهم ، وأنه رابع المدعي عليه/إضافة لوظيفته وطب العودة إلى وظيفته ولم يحصل على
نتيجة ، نظم المدعي لدى المدعي عليه/إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢١ ولم يست
بالنظم رغم مضي المدة القانونية . أقام المدعي (التميز عليه) دعواه بتاريخ
٢٠١٠/١٠/١٩ طلباً الحتم بإعادته إلى وظيفته كونه من العوائل المهجرة ولنجة المرافعة
الضرورية الثابتة وبعد إحلال الأمانة العامة لمجلس الوزراء ووزارة الهجرة والمهجرين
شخصاً تلقاً للاستيضاح قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/٦/١٨ وبعد
الاضطرار (١٢٣/ق/٢٠١٠) الحتم بإلغاء القرار الصادر من المدعي عليه/إضافة لوظيفته
الموافق (١١٢٦) في ٢٠٠٨/٦/١٥ لتسلسل (٣١٥) منه وإلزام المدعي عليه/إضافة لوظيفته
بإعادة المدعي إلى وظيفته . طعن وتميز (المدعي عليه)/إضافة لوظيفته
بالحتم أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب الاحتم التمييزية المؤرخة ٢٠١٢/٧/١
طلباً لفضله للأسباب الواردة فيها .

كو^٧ ماري عويق
داد كاي بالاي نيكيكحادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١١٥/التحديّة/٢٠١٢

القرار

لدى التطبيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر في الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون لذلك ان المدعي فصل من وظيفته بموجب الامر الإداري المرقم (١١٧٦) في ٢٠٠٨/١/١٥ لقبوله عن مقرر عمله بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٥ وان عوامل سرية حالت دون التحاقه بالوظيفة ونظر مواصلة العمل من قبله ومنها حرق داره وسيارته ولشموله بأصنام مجلس الوزراء المرقم (٣٢٠٥٣) في ٢٠٠٩/١٠/٢٢ المنظمن لمجموعة من الضوابط التي تخص المهاجرين والمهجّرين وتحديد الفترة من ٢٠٠٦/١/١ لغاية ٢٠٠٨/١/١ كطريقة التعامل مع الأحداث التي حصلت خلالها فقد غالب المدعي عن العمل ضمن هذه المدة ولعدم معاناة دائرته (بديوية قطع نجدة بغداد الجديدة) لعودة التي عمله حسب الكتاب المرقم ١١/٦ في ٢٠١١/١/٤ إضافة الى الظروف الصعبة التي ألمت به اقل هذه الأسباب وتحققاً لعدالة أصدرت محكمة القضاء الإداري حكماً بإلغاء القرار المرقم (١١٧٦) في ٢٠٠٨/١/١٥ لتسبل ٣١٥ الصادر من المدعي عليه وإلزامه إضافة لتوظيفه بأعادة المدعي الى الوظيفة وتمحيته المتصاريف والرسوم والموظفة الحكم المميز للقانون قرر تصديقه ورد الطعن التمييزية وتعميل المميز رسم التمييز وصادر القرار بالاطلاق في ٢٠١٢/٩/٢٠.

منحت المصمود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا